﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾ [البقرة: 276]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرّبـط بين الآيتين، ببَيانِ الـفَـرْقِ بَـيْنَ الصَّدَقَةِ والرِّبا واقعًا وجَزاءً

لَمّا زَجَرَ اللَّهُ تَعالَى عباده عن الرِّبا، وأبان مفاسده ومغبّاته ومساويه، ورَغّبَ في الصَّدَقاتِ، وما فيها من الحسنات والمبرّات، وأظهر دواعي فِعْلِ الرِّبا وتعاطيه، ممّن يطْلُبُ الزّيادَة في الأَمْوالِ، والتّوسّع في متع الحياة، وذكر صوارفَ النّاس عن الصَّدَقَةِ والمسارعة إليها، ممّن يخشى نُقْصان أَمْواله، ويخاف من الفقر والعوز؛ بَيَّنَ تَعالى أَنَّ الرِّبا في حَقيقَته نُقْصان، وأنّ الصَّدَقَةَ في جوهرها زيادَةٌ[1]، فقالَ سُبْحانَهُ: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾، وكَذلِكَ لَمّا ذَكَرَ اللّه الإنْفاقَ في سَبيلِه، وذكر أَخْذَ الرِّبا، بَيَّنَ الفَرْقَ بَيْنَهُما في الجَزاءِ[2]، وألمح إلى أنّه يحبّ المؤمنين الملتزمين، بما شرع في هديه الحكيم، ولا يحبّ كلّ كفّار أثيم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَمۡحَقُ﴾: من مَحَقَ الشَّيْءَ يَمْحَقُهُ مَحْقًا، أَيْ أَبْطَلَهُ ومَحاهُ وأَذْهَبَهُ؛ وأَصْلُ المحْقِ: النُّقصانُ وذَهابُ البَرَكَة، يُقالُ: مَحَقَهُ، إذا نَقَصَهُ وأَذْهَبَ بَرَكَتَه، ويَمْحَقُ اللّه الرِّبا: أَيْ يُذْهِبُ بَرَكَتَهُ وزيادَتَهُ الظّاهِرَةَ لَكُمْ[3]، وقالَ اللَّيْث: المَحْقُ: النُّقصانُ وذَهابُ الْبركَة، قَالَ: والمَحاقُ: آخر الشَّهْر إذا امَّحَق الْهلَال، وَأنْشد:

يَزْدَادُ حَتَّى إِذَا مَا تَمَّ أَعْقَبَهُ *** كَرُّ الْجَدِيدَيْنِ مِنْهُ ثُمَّ يَمَّحِقُ

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 7/80.

(2) جماعةٌ من عُلماءِ التّفْسير، المُخْتصرُ في تفْسيرِ القرآن الكريم، ص: 47.

(3) السِّجِسْتانّي، غريبُ القرآن، ص: 504، والجوْهريّ، الصّحاح، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، والرّاغب، الْمُفْردات، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظِ: (محق).

قَالَ: وَتقول: مَحَقَه اللّه، فامَّحق وامْتَحَق، أَي ذهبَ خيرُه وبركتُه[1].

2) ﴿وَيُرْبِي﴾: رَبا الشَّيءُ يَرْبو زادَ ونَما وعَلا، وأَصْلُ ربا يَدُلُّ على الزّيادَةِ والنَّماءِ والعُلوِّ، فيُقالُ لِما ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ: رَبْوَةٌ، ومَعْنَى يُربي الصَّدقاتِ، أَيْ: يُكَثِّرُها ويُنَمّيها وإِنْ كانتْ في الظّاهِرِ نَقْصًا[2]، وَذكر السّياق أنّ الرِّبا وَإِن كثُر، فَهُوَ إِلَى قُلٍّ، والقُلّ والقِلّة لُغَتَانِ بِمَعْنى وَاحِد، مفاده أنّ الرّبا وَإِن كثر، فَلَيْسَتْ لَهُ بركَة[3]، وقَوْله تَعَالَى ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، لَيْسَ أَنّه يُربي نَفسهَا، وَإِنَّمَا يُربي ثَوَابهَا، فَلذَلِك يمحق ثَوَاب فَاعل الرِّبَا[4].

3) ﴿أَثِيمٍ﴾: الأَثيمُ: الفاجِرُ كَثيرُ الإِثْمِ، يُقالُ: أَثِمَ فُلانٌ يَأْثَمُ إِثما، أَيْ: وقَعَ في الإِثْمِ، والإِثْمُ الذَّنْب، وأَصْلُ الإثم البُطْءُ والتَّأَخُّرُ، لثقَلٍ ونحوه، لِأَنَّ ذا الإِثْمِ بَطيءٌ عن الخَيْرِ مُتَأَخِّرٌ عنه، والأَثيمُ المُبالِغُ في الإِثْمِ[5]، و﴿كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾، أي: متحمّل للإثم، وقيل أي: كذّاب، و(الأثيم): كثرة ركوب الإثم، كالأثيمة بالهاء، و قوله تعالى: ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدخان: 44]، جاء في التّفسير أنّه طعامُ أبي جهْلٍ . . وفي الصّحاح: ناقة آثمة و نوقٌ آثماتٌ، أي: مبطئاتٌ مُعْيِيَاتٌ[6]، و(الأثيم) مبطئٌ في الخير، مُعْيٍ بما يثقل كاهله من آثام بالرّبا أو غيره من المخالفات.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

يُذْهِبُ اللّهُ المالَ الرِّبَويَّ، ويَحْرِمُ صاحِبَهُ بَرَكَتَه، فلا يَنْتَفِعُ به، ويَزيدُ الصَّدَقاتِ ويُنَمّيها بمُضاعَفَةِ ثَوابِها، ويُضاعِفُ الأَجْرَ لِلمُتَصَدِّقينَ، ويُبارِكُ في أَمْوالِهِمْ، واللّهُ لا يُحِبُّ الّذينَ يُصِرّونَ على تَحْليلِ المُحَرَّماتِ كالرِّبا، ولا الّذينَ يَسْتَمِرُّونَ على ارْتِكابِها[7]، وعليه، فالعجب لمالٍ يزيدُ: فينقصُه اللّه ويمحقُه، ولمالٍ ينقصُ، فيزيدُه اللّه

البَرَكَةُ هِبَةٌ الله لِلمُنْفق المُبادر، والمـحْـقُ عقابُه للمُرابي الماكر

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (محق).

(2) السّجِسْتانيّ، غريبُ القرآن، ص: 504، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغةِ: (ربى)، الزّبيديّ، تاجُ العروس، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظِ: (ربو).

(3) السّجِسْتانيّ، غريبُ القرآن، ص: 504، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغةِ: (ربى)، الزّبيديّ، تاجُ العروس، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظِ: (ربو).

(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 305.

(5) الخليل، العين: (باب الثاء والميم و: (وا يء)، أثم). والأزْهريّ، تهْذيبُ اللُّغةِ: (باب الثّاء والميم، ث م: (وايء)، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، الزّبيديّ، تاجُ العروس، والرّاغِب، المُفْرداتُ: (أثم).

(6) الزّبيديّ، تاجُ العروس: (أثم).

(7) لجْنةٌ من عُلماءِ الأزْهر، المُنْتخبُ في تفْسيرِ القرآن الكريم: ص: 66، ونُخْبةٌ من أساتِذةِ التّفْسير، التّفْسيرُ المُيسّرُ: ص: 47، وجماعةٌ من عُلماءِ التّفْسير، المُخْتصرُ في تفْسيرِ القرآن الكريم 47.

تعالى ويباركه[1]، وهو تأكيدٌ بأنّ موازين الله الحكيمة، في تقدير الأشياء وتقييمها، غير موازين البشر القاصرة، في تمييز الأمور وتثمينها، وبضدّها تتميّز الأشياء.

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

فائِدَةُ الفَصْلِ والاِسْتِطْرادِ في قولِه: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾:

الصَّدَقَةُ بَرَكَةٌ ونَماءٌ وأَجْر، والرِّبا شُؤْمٌ ونُقْصانٌ ووِزْر

قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ استئناف لِبَيانِ سوءِ عاقِبَةِ الرِّبا في الدُّنْيا بَعْدَ أَنْ بُيِّنَتْ عاقِبَتُهُ في الآخِرَةِ، فهوَ استئناف بَيانيٌّ لِتَوَقُّعِ سُؤالِ مَنْ يَسْأَلُ عن حالِ هَؤُلاءِ الذينَ لا يَنْتَهونَ بمَوْعِظَةِ اللَّهِ؛ فجيءَ بالفَصْلِ لِشِبْهِ كمالِ الاتِّصالِ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ المُتَّحِدَتَيْنِ في الخَبَرِيَّةِ، وقَوْلُهُ: ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ اسْتِطْرادٌ لِبَيانِ عاقِبَةِ الصَّدَقَةِ في الدُّنْيا، فيَزيدُها اللهُ ويُنَمّيها في الدُّنْيا بالبَرَكَةِ، وكَثْرَةِ الأَرْباحِ في المالِ الذي خَرَجَتْ منه الصَّدَقَة، ويَزيدُها في الآخِرَةِ أَيْضًا بمُضاعَفَةِ الحَسَناتِ والأُجورِ الحاصِلَةِ بالصَّدَقَةِ، كَما جاءَ في كَثيرٍ مِنَ الآياتِ والأَحاديثِ، فيَفوزُ المُتَصَدِّقُ بالخَيْرِ في الدّارَيْنِ كَما يَبوءُ المُرابي بالشَّرِّ فيهِما، فهَذا وعْدٌ ووَعيدٌ دُنْيَويّانِ[2]، بَعْدَ بَيانِ عاقِبَتِهِ في الآخرة في قوله تَعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

فائدةُ بَديعِ الطِّباقِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾:

الرَّدُّ على مَنْ وَهِمَ أَنَّ الرِّبا يُغْني والصَّدَقَةَ تُفْقِرُ

بَيْنَ ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ مُناسَبَةٌ من جِهَةِ التَّضادِّ؛ وذَلِكَ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عِبارَةٌ عن تَنْقيصِ المالِ مع أَمْرِ اللَّهِ بذَلِكَ، والرِّبا عِبارَةٌ عن طَلَبِ الزِّيادَةِ على المالِ مَعَ نَهْيِ اللَّهِ عنه؛ فكانا مُتَضادَّيْنِ؛ فلَمّا حَصَلَ بَيْنَ هَذَيْنِ الحُكْمَيْنِ هَذا النَّوْعُ من المُناسَبَةِ[3]؛ جيءَ بذاكَ الطِّباقِ البَديعِ في ﴿يَمْحَقُ﴾، و﴿وَيُرْبِي﴾ لِتَكْتَمِلَ صورَةُ هَذا التَّضادِّ،

(1) ابن الخطيب، أوضح التّفاسير، ص: 57.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/710، وابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/91.
(3) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 7/72، والسّمين، الدُّرُّ المصونُ: 4/133.

وجَعَلَ اللهُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ بعَكْسِ ما يَظُنُّهُ الحَريصُ الجَشِعُ من بَني آدَمَ، الذي يَظُنُّ أَنَّ الرِّبا يُغْنيهِ وهوَ في الحَقيقَةِ مُمْحَقٌ، ويَظُنُّ الصَّدَقَةَ تُفْقِرُهُ؛ وهيَ نَماءٌ في الدُّنْيا والآخِرَةِ[1].

بلاغةُ المقابلةِ في تقديرِ المحذوفِ الشَّبيهِ بالاحتباكِ:

لَمّا جُعِلَ المَحْقُ بالرِّبا والإرْباءُ بالصَّدَقاتِ كانتِ المُقابَلَةُ مُؤْذِنَةً بحَذْفِ مُقابِلَيْنِ آخَرَيْنِ، والمَعْنَى: يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبا ويُعاقِبُ عليه، ويُرْبي الصَّدَقاتِ ويُبارِكُ لِصاحِبِها ويثيب عليها، على طَريقَةِ الاحْتِباكِ[2].

بديعُ التَّجْنيسِ بين الاسمِ والفعلِ:

الـرِّبـا مـحـقٌ ثابتٌ، والصَّدقةُ نمُوٌّ مُتجدِّدٌ

مِمّا زادَ هَذِهِ الصّورَةَ وضوحًا وجَلاءً وتَقْريرًا في نَفْسِ السّامِعِ تَجْنيسُ الاشْتِقاقِ في قَوْلِهِ: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، و﴿وَيُرْبِي﴾ إذْ أَحَدُهُما اسْمٌ والآخَرُ فِعْلٌ[3]، فالمُرابي إنَّما يَطْلُبُ في الرِّبا زيادَةً في المالِ، ومانِعُ الصَّدَقَةِ إنَّما يَمْنَعُها لِطَلَبِ زيادَةِ المالِ، فبَيَّنَ سُبْحانَهُ أَنَّ الرِّبا سَبَبُ النُّقْصانِ دونَ النَّماءِ، وأَنَّ الصَدَقَةَ سَبَبُ النَّماءِ دونَ النُّقْصانِ[4]، والتَّعبيرُ بالاسم عن الرِّبا لبيانِ أَنَّ المَحْقَ ثابتٌ له، وبالفعلِ لنُموِّ الصَّدقةِ لبيانِ أَنَّه متجدِّدٌ غير متوقِّف.

سِرُّ التَّعْبيرِ بمَحْقِ الرِّبا دونَ إزالَتِهِ:

لِـلـدَّلالَـةِ على الإهْـلاك والـتَّرهـيـبِ مِـنَ الهَلاك

عُبِّر عن إزالةِ الرِّبا بالمحقِ؛ لِأَنَّ مَحْقَ الرِّبا أَجْلَى في الإهْلاكِ، وأَبْلَغُ في التَّخْويفِ؛ لِما تَدُلُّ عليه كَلِمَةُ ﴿يَمْحَقُ﴾ من كَمالِ الإذْهابِ والإزالَةِ بالكُلِّيَّةِ بقوَّةٍ وسَطْوَةٍ، فالمُرادُ مَحْوُ البَرَكَةِ من مالِ المُرابي – وإنْ كَثُرَ – مَحْوًا ساحِقًا، وانْتِزاعها انْتِزاعًا بحَيْثُ لا يبقَى لَها أَدْنى أَثَرِ وُجود، ففي مَحْقِ المالِ زيادَةُ تَرْهيبٍ وتَخْويفٍ[5].

---

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيزُ: 1/373.

(2) الاحْتِباكُ: هو أنْ يُحْذف مِن الأوائِلِ ما جاء نظيرُهُ أوْ مُقابِلُهُ في الأواخِر، ويُحْذف مِن الأواخِرِ ما جاء نظيرُهُ أوْ مُقابِلُهُ في الأوائِلِ. ينظر: الميْداني، البلاغة العربيّة: 2/54، وابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/91.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/705، والسّمين، الدُّرُّ المصونُ: 2/636، اوبْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/91.

(4) الآلوسي، روحُ المعاني: 2/50.

(5) ابْنُ عرفة، تفْسيرُ ابْنِ عرفة: 1/326، والرّوبني، من غريبِ بلاغةِ القرآن الكريمِ: 637.

فائِدَةُ الجُمْلَةِ المُعْتَرِضَةِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾:

تحذيرُ المرابين بنزعِ محبَّة الله عنهم

قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ جملةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَحْكامِ الرِّبا، ولَمّا كان شَأْنُ الاعْتِراضِ أَلّا يَخْلوَ من مُناسَبَةٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ سياقِ الكَلامِ، كان الإخْبارُ بأَنَّ اللَّه لا يُحِبُّ جَميعَ الكافِرينَ مُؤْذِنًا بأَنَّ الرِّبا من شِعارِ أَهْلِ الكُفْرِ، وأَنَّهُمُ الذينَ اسْتَباحوهُ فقالوا: إنَّما البَيْعُ مِثْلُ الرِّبا، فكان هَذا تَعْريضًا بأَنَّ المُرابيَ مُتَّسِمٌ بخِلالِ أَهْلِ الشِّرْكِ[1]؛ وقد أُكِّدَ هَذا المَعْنى باسْمِيَّةِ الجُمْلَةِ هنا، وذكرُ نفيِ المحبَّة من شأنِها تحذيرُ المرابين بنزعِ محبَّةِ اللّه لهم، وفي ذلك فائدتان، الأولى: هدائيَّة للتَّرغيبِ في العودةِ والتَّوبة، والثَّانية: تحذيريَّة، بمن يجعلُ حبَّ المالِ مقدَّمًا على حبِّ اللّه؛ فيستحقُّ حينئذٍ نزعَ حُبِّ اللّه عنه.

سِرُّ التَّعبيرِ بصيغَةِ فعّالٍ وفَعيلٍ في قولِه: ﴿كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾:

تَغليظُ أَمْرِ الرِّبا وعِظَمُ إِثْمِ صاحِبِهِ

جاءتْ صفتا الكفَّار الأثيم على وزن فعَّال وفعيل في قَوْلِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾؛ لتَغْليظِ أَمْرِ الرِّبا، والإيذانِ بأَنَّهُ من فِعْلِ الكُفّارِ لا من فِعْلِ أَهْلِ الإسْلام، ووَجْهُ التصاقِه بالمَقام؛ أَنَّ الذينَ قالوا: إنَّما البَيْعُ مِثْلُ الرِّبا كُفّارٌ[2]، وأَتى بصيغَةِ المُبالَغَةِ في الكافِرِ والآثِمِ ﴿كَفَّارٍ﴾، و﴿أَثِيمٍ﴾، واللّه تَعالى لا يُحِبُّ الكافِرَ؛ تَنْبيهًا على عِظَمِ أَمْرِ الرِّبا ومُخالَفَةِ مرتكبِه أمرَ اللّه، وأَنَّهُ لا يَقولُ قَوْلَهُمْ ويُسَوّي بَيْنَ البَيْعِ والرِّبا؛ ليَسْتَدِلَّ به على أَكْلِ الرِّبا، إلّا مُبالِغٌ في الكُفْرِ، والإثْمِ[3].

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإثْم والعُدْوان:

الإثْمُ: هو الذَّنْبُ الذي يَقْتَرِفُهُ الشَّخْصُ في حَقِّ نَفْسِه، والعُدْوانُ: هو الذَّنْبُ الذي يَقْتَرِفُهُ الشَّخْصُ في حَقِّ الآخَرينَ، وهوَ من بابِ التَّعَدّي،

(1) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/91.
(2) القِنّوْجيّ، فتْحُ البيانِ: 2/142.
(3) الزّمخْشريّ، الكشّاف: 1/321، وأبو حيّان، البحر المحيط: 2/710، والقاسِميّ، محاسِنُ التّأْويلِ: 2/229.

الإثْـمُ كـائِـنًـا ما كـان جُـزمٌ، والـعُـدْوانُ هو مُجاوَزَةُ الحَدِّ

ومنهُ قَوْلُ اللَّه سُبْحانَهُ وتعالَى ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِۚ﴾ [المائدة: 2]، فالإثْمُ: الجُرْمُ كائنًا ما كان، والعُدْوانُ: الظُّلْمُ[1]، واصْطِلاحُ الإثْم قَدْ يَتَّسِعُ ويَحْمِلُ المَعْنَيَيْنِ: فيَحْمِلُ مَعْنى الذُّنوبِ التي يَقْتَرِفُها الشَّخْصُ في حَقِّ نَفْسِه، ويَحْمِلُ مَعْنى التَّعَدّي على الآخَرينَ، ومنهُ قَوْلُهُ تعالَى ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [النَّجم: 32]، فكبائرُ الإثْم تَدْخُلُ فيها الجَرائمُ الّتي فيها تَعَدٍّ على الآخَرينَ؛ من سَطْوٍ ونَصْبٍ وغَشٍّ، ونَحْوِ ذلكَ، فيَكونُ الإثْمُ أَعَمَّ مِنَ العُدْوانِ[2]، وفي الفروق أنّه يجوز أَن يُقَال "الْإِثْم هُوَ الْقَبِيح الَّذِي عَلَيْهِ تبعة، والذّنب هُوَ الْقَبِيح من الْفِعْل وَلَا يُفِيد معنى التّبعة، وَلِهَذَا قيل للصَّبِيّ قد أذْنب، وَلم نقل قد أَثم، وَالْأَصْل في الذَّنب الرّذل من الْفِعْل كالذّنب الَّذِي هُوَ أرذل مَا في صَاحبه، والجرم مَا يَنْقَطِع بِهِ عَن الْوَاجِب، وَذَلِكَ أَنّ أَصله في اللُّغَة الْقطع، وَمِنْه قيل للصِّرام: الجرام"[3].

الإثْـمُ مُـحَـرَّمُ الـجِـنْـسِ، والعُدْوانُ مُحَرَّمُ القَدْرِ

كَما أَنَّ الإثْمَ والعُدْوانَ في جانِبِ النَّهْيِ نَظيرُ البِرِّ والتَّقْوَى في جانِبِ الأَمْرِ، والفرقُ بَيْنَ الإثْمِ والعُدْوانِ كالفَرْقِ بَيْنَ مُحَرَّمِ الجِنْسِ ومُحَرَّمِ القَدْرِ، فالإثْمُ ما كانَ حَرامًا لِجِنْسِه، والعُدْوانُ ما حُرِّمَ لِزيادَةِ قَدْرِه وتَعَدّي ما أَباحَ اللَّه، فالزِّنا والخَمْرُ والسَّرِقَةُ ونَحْوها إثْمٌ، ونِكاحِ الخامِسَةِ واسْتيفاءُ المظلوم أَكْثَرَ من حَقِّه ونَحْوُهُ عُدْوانٌ[4]، والفرق بين الإثم والعدوان، أنّ الإثم هو الجرم، كائنا ما كان، والعدوان: الظّلم وتجاوز الحدّ في معاملة الآخرين، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: 62]، من عطف الخاصّ على العامّ[5].

(1) العسكريّ، الفُروقُ اللُّغوية: ص: 16.
(2) الرّاغِب، المُفْردات: (أثم).
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة: 1/233.
(4) ابنُ القيِّم، الرِّسالةُ التّبوكيّةِ: ص: 10، والكفويّ، الكُلّيات 584.
(5) العسكريّ، الفُروقُ اللُّغوية: ص: 16.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع، سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 4 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-55-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 4 : سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-55-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5828584 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»